

Distr.: General  
12 January 2012  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والستون  
البند ٤٣ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر المرفق)  
موجهة إليكم من السيد حلمي عقيل، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار  
البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرطوغرول أباكان

السفير

الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونانيين وعممت باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/66/585-S/2011/755)، والتي تتضمن مرة أخرى ادعاءات معهودة بوقوع انتهاكات "لقواعد الملاحة الجوية الدولية وللمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص"، وبأن أوجه كريم نظركم إلى ما يلي:

أود أن أؤكد، مرة أخرى، ردا على هذه الادعاءات الكاذبة والزائفة، أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بكامل معرفة السلطات المختصة في الدولة وبموافقتها، والتي لا تتمتع الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص بأية ولاية أو سلطة من أي نوع عليها. ويجب التأكيد على أن الادعاءات بوقوع انتهاكات مزعومة لقواعد الملاحة الجوية هي ادعاءات باطلة، لأن هيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة بتقديم خدمات معلومات الملاحة الجوية والطيران.

وكما أوردنا في رسائنا السابقة، فإن هذه المزاعم تستند إلى ادعاء باطل وغير مشروع مفاده أن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تشمل الجزيرة بكاملها، بما في ذلك أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. وهذا الادعاء الصادر عن الجانب القبرصي اليوناني بعيد كل البعد عن الحقائق القائمة في جزيرة قبرص، ألا وهي وجود دولتين مستقلتين تمارس كل واحدة منهما السيادة والولاية داخل الإقليم الذي يخصها.

إن محاولات الجانب القبرصي اليوناني إضفاء الشرعية على إدارة غير قانونية، عن طريق ادعاءات باطلة يطلقها مرارا وتكرارا، ستظل عقيمة ما دام الشعب القبرصي التركي يأبى الخضوع لإملاءات تلك الإدارة. وما يمكن بالفعل أن يفضي إلى إشاعة مناخ أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن تحويل نفسه حقوقا ومسؤوليات ليست له قانونا، وأن يوقف جميع الأعمال العدائية تجاه الشعب القبرصي التركي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية بأن غريمها كان على الدوام وسيظل هو الجانب القبرصي التركي لا تركيا، وأن استمرار رفضها لحقوق القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة لا ينسجم تماما مع احتمالات تسوية النزاع القبرصي. بما ينسجم والمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، وهي قيام شراكة على أساس نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين، وتتساوى فيه الحقوق السياسية للدولتين اللتين تشكلانه.

ومن المؤسف أن يظل الجانب القبرصي اليوناني مصرا على موقفه العدائي من تركيا والقبارصة الأتراك، وأن يستغل كل فرصة تتاح له ليكرر تلك الاتهامات الزائفة التي تزيد من تصعيد التوتر وتقوض أجواء الثقة والشراكة بين الجانبين، خاصة وأن المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة تدخل مرحلة حاسمة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة في الجزيرة. وإذا كان الجانب القبرصي اليوناني مستعدا وملتزما حقا بإيجاد تسوية عادلة، فعليه أن يكف عن استخدام اللهجة السلبية وعن التلكؤ على طاولة المفاوضات، وأن يبدأ في التجاوب مع المقترحات البناءة والموقف الإيجابي من الجانب القبرصي التركي حتى يتمكن الطرفان من الاستفادة من الجهود القيمة جدا التي يبذلها الأمين العام في سبيل التوصل إلى عقد اجتماع دولي رفيع المستوى، والوصول بالجهود التي بُذلت على مدى عقود من الزمن بحثا عن إقامة شراكة جديدة في الجزيرة إلى نهاية مكللة بالنجاح.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الجانب القبرصي التركي مستعد لبلوغ تسوية في شكل شراكة جديدة تتماشى مع معايير الأمم المتحدة وبمجال أعمالها ويبدل قصارى جهده من أجل ذلك.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حلمي عقيل

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص